



# عين على الدين

التقرير الثاني عن المراجعة الثالثة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر 2023

# عين على الدين

التقرير الثاني عن المراجعة الثالثة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر

أكتوبر 2024

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر [amirifont.org](http://amirifont.org)



أعد هذا التقرير محمد رمضان، الباحث بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية  
بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحرَّره وائل جمال، مدير الوحدة.

## مقدمة

الصرف. ثم جاء تحريك السعر الأكبر مع موجات البيع التي ضربت البورصات العالمية في بداية أغسطس 2024 والتي دفعت لخروج الكثير من الأموال الساخنة، قدرت الحكومة الرقم بحوالي 7-8% فقط من ملكية الأجانب من أذون الخزانة المصرية ما يعني خروج 2.5 إلى 3 مليارات دولار في أيام قليلة. بالتالي احتاج المركزي لتحريك سعر الصرف نسبياً، لكن في المستقبل إذا كانت موجة التخارج أكبر، ففي الأغلب سيضطر المركزي لتخفيض سعر الصرف بنسبة أكبر.

يمثل هذا لب المشكلة في إدارة أزمة العملة الحالية، فرغم التدفقات النقدية الكبيرة من صفقات بيع الأصول مثل رأس الحكمة، إلا أن المخاطر المرتبطة بتخارج الأموال الساخنة جراء أزمات عالمية أو محلية مازالت كبيرة، وإن حدثت سوف تؤدي لتخفيض جديد في سعر الصرف. لم يعالج الصندوق تلك المشكلة ضمن الشروط، بتحذير الحكومة من الاعتماد المفرط على الأموال الساخنة، لأن ذلك سوف يتطلب إجراءات تتعلق بالسيطرة على تلك التدفقات، وهو ما لا يشجعه الصندوق بشكل عام بل يحاول دائماً النصيحة بعكسه وقت الأزمات.

استحدث الصندوق خلال المراجعة الثالثة عدداً من الشروط الهيكلية الجديدة للبرنامج، وهي كالتالي:

1. تعديل قانون حماية المنافسة لإعطاء جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سلطة كبيرة في تحريك القضايا، وكذلك استقلالية أكبر كملك التي يملكها البنك المركزي.

يمثل تعديل القانون خطوة هامة. لكن الأهم، هو ممارسات الجهاز وتزويده بالخبرات الكافية اللازمة وعدد الموظفين اللازم لتحريك تلك الدعاوي القانونية، ووضع سلطة تقدير الغرامات بيد الجهاز بسرعة بدلاً من استمرار تلك القضايا بشكل مطول أمام القضاء.

2. نشر الحساب الختامي للسنة المالية 2022-2023 بنهاية أغسطس 2024: طلب الصندوق أن يتم نشر كل الحسابات الختامية في موعدها. والتزمت الحكومة بهذا الشرط، لكنها غالباً ما تتأخر في نشر الحسابات أو اعتمادها من البرلمان، مما يؤثر على مبدأ الشفافية في الموازنة حيث تختلف الأرقام المنفقة بالكلية بين الحساب الختامي والموازنة العامة.

في أعقاب تأجيل المراجعة الرابعة لقرض صندوق النقد لمصر للمرة الثانية، ليؤجل موعدها من أوائل أكتوبر إلى نوفمبر من العام الجاري، قال الرئيس عبدالفتاح السيسي إنه إذا كانت الإجراءات المتفق عليها مع الصندوق ستزيد الضغوط على المصريين بشكل غير محتمل فينبغي مراجعتها. في نفس الوقت تقريباً، رفعت الحكومة أسعار الوقود للمرة الثالثة هذا العام في منتصف شهر أكتوبر، مما يندرج بموجة جديدة من ارتفاع الأسعار بفعل تأثير الطاقة في قطاعات اقتصادية عديدة على رأسها النقل.

في هذا التقرير من «عين على الدين»، ترصد المبادرة المصرية الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في المراجعة الثالثة للقرض وما نُفِّذَ منها، وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعية الصندوق.

أنهت بعثة صندوق النقد زيارتها للقاهرة في 26 مايو 2024، لتعود وتقر المراجعة الثالثة لبرنامج التسهيل الائتماني الممتد في نهاية يوليو 2023. كان من المتوقع أن تُجرى تلك المراجعة الثالثة في منتصف مارس من عام 2023، لكن تأخر المراجعتين، الأولى والثانية، حال دون ذلك، وبعد تخفيض العملة في مارس، عاد الصندوق لتنفيذ المراجعات الدورية للبرنامج.

تأجلت المراجعة مرة أخرى، ورفع اسم مصر أكثر من مرة من جدول اجتماع الصندوق قبل أن تتم أخيراً في نهاية يوليو الماضي، ويبدأ صرف الشريحة الثالثة (820 مليون دولار)، ولاحقاً نشر الصندوق في السابع والعشرين من أغسطس تقرير المراجعة الثالثة.

خلال المراجعة الثالثة أعاد الصندوق التأكيد على عدد من الشروط الأساسية لبرنامج التسهيل الائتماني الممتد، وأهمها الاستمرار في الحفاظ على مرونة سعر الصرف في مصر.

ومنذ منتصف مايو سمح المركزي للجنيه بهامش أكبر للحركة أمام الدولار، انخفض سعر الصرف من نقطة دنيا 46.7 جنيه لكل دولار، ليرتفع الدولار تدريجياً ليصل لـ 49.2 جنيه لكل دولار. مثل ذلك تحريكاً لسعر الصرف بنحو 5% وهو نطاق حركة يحقق شرط الصندوق بالمرونة النسبية لسعر

ومازال الحساب الختامي للسنة المالية 2023-2024 المنتهية في يونيو غير منشور حتى الآن.

3. نشر بحث الدخل والإنفاق بنهاية يوليو 2024: لم تنشر الحكومة حتى الآن بحث الدخل والإنفاق، وتأخر هذا البحث - الذي من المفترض إجراؤه ونشره كل عامين - نحو أربعة أعوام، وكان مسح 2019 - 2020 هو آخر بحث منشور. ويأتي ذلك رغم الانتهاء من إعدادة بحسب رئيس الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء.

4. تقييم السياسات الحكومية فيما يتعلق بالبنوك المملوكة للدولة: يطرح صندوق النقد هذا الشرط كجزء من تعزيز المنافسة وتحسين بيئة الأعمال للقطاع البنكي، وذلك بدون التطرق لأصل المشكلة وهو الاقتراض المستمر للحكومة من البنوك الحكومية، ودفعها لإصدار شهادات ذات عائد مرتفع بغرض حبس السيولة داخل القطاع المصرفي. يؤثر ذلك بالطبع علي نزوح الودائع نحو البنوك الحكومية بشكل أكبر، لكنه في الوقت نفسه يحمّلها عبء سداد الفوائد المرتفعة بنسبة أكبر من البنوك الأخرى، بالتالي فإن البيئة التنافسية بين البنوك الحكومية والبنوك الخاصة مازالت بشكل كبير متوازنة. وقد أعلنت الحكومة نيتها في أكتوبر الحالي للقيام بطرح بنوك ومطارات للقطاع الخاص.

5. آليات جديدة للرقابة على الصادرات والواردات لمنع تكديس البضائع في الموانئ: طلب الصندوق من الحكومة أن تستحدث آلية تسمى «الخط الأخضر» للإفراج عن البضائع المستوردة للشركات الكبيرة ذات الالتزام المستمر بمعايير الواردات والصادرات المصرية، ما يهدد بمعاملة تفضيلية للشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعاملة في فتح الاعتمادات البنكية، وهي مشكلة مستمرة في مصر حيث لا تواجه الشركات الكبيرة الصعوبات التي تواجهها نظيراتها الأصغر. ومن ثم فإن اقتراح الصندوق وإن كان الغرض منه هو تسريع عملية الإفراج عن البضائع المكدسة في الموانئ لكنه يسمح للإفراج عن بعض البضائع لبعض الشركات وليس لكل.

	الهدف	هل الهدف مناسب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟	الإجراء المطلوب بحسب الصندوق؟	هل نفذت الحكومة أو البنك المركزي هذا الإجراء؟	الأثر الاجتماعي والاقتصادي بحسب المبادرة؟	ملاحظات وبدائل
<b>السياسات النقدية</b>						
1	الالتزام بمرونة سعر الصرف	لا	طلب الصندوق الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن، ووضع معيار لتقييم التزام الحكومة بذلك من خلال عدد من المعلومات والمؤشرات أهمها تراكم طلبات النقد الأجنبي لدى البنوك، والفارق بين سعر الصرف الرسمي ومقاييس سعر صرف المقاصة في السوق، كذلك دوران الصرف الأجنبي بين البنوك.	نعم، قامت مصر بتخفيضات للعملة مرتين منذ بداية الاتفاق على البرنامج في نهاية 2022، ثم عادت في مارس 2024 للتخفيض مرة أخرى. يطلب الصندوق الحفاظ على المرونة السعرية للصرف في مصر، وعدم تدخل المركزي بشكل مستمر في السوق لمنع تراكم الضغوط على العملة، لكن يتم ذلك عن طريق نمط دعم المركزي الحالي لسعر الصرف، من خلال استخدام تدفقات الأموال الساخنة للحفاظ على سعر الدولار أمام الجنيه، هو نمط شديد الهشاشة ويعرض العملة لانهيارات مستقبلية بسبب الضغوط في لحظات تخارج هؤلاء المستثمرين أو الضغوط الموجودة بالفعل نتيجة مدفوعات الديون الخارجية المرتفعة.	أنتجت تخفيضات سعر الصرف ضغوطاً تضخمية كبيرة، لم تنحسر مستويات معقولة حتى الآن على الرغم من تراجع التضخم خلال الشهور التالية، لكنها عاودت الارتفاع متأثرة برفع أسعار الكهرباء، ومنتوق أن معدلات التضخم ستظل مرتفعة بسبب الرفع الثالث لأسعار البنزين في أكتوبر، وتوقعات بتخفيض جديد للجنيه.	

<p>2 إعادة رسملة البنك المركزي المصري.</p>	<p>لا</p> <p>طلب الصندوق بناء على مذكرة النوايا من الحكومة المصرية تنفيذ خطة إعادة رسملة (تمويل) البنك المركزي المصري، استناداً إلى تقييم احتياجات البنك المركزي المصري لإعادة التمويل بالتشاور مع موظفي صندوق النقد الدولي، مع النظر إلى امتثال البنك المركزي المصري الكامل لمعايير المحاسبة المصرية.</p>	<p>بدأت الحكومة في وقف المبادرات التمويلية من البنك المركزي، وهي سبب رئيسي في خسائر البنك بجانب الإقراض للحكومة نتيجة عجز الموازنة. لكنها عادت بمبادرة جديدة لدعم السياحة في أكتوبر الحالي بخمسين مليار جنيه، ومن غير الواضح إذا ما كانت تلك إشارة لتراجع الحكومة عن تنفيذ هذا الشرط بالكامل أم لا. وتعني إعادة الرسملة إتاحة الفرصة للبنك لموازنة جانبي الأصول والالتزامات، يمثل ذلك هدفاً جيداً، لكن في حالة الاقتصاد المصري فإن ذلك يعني مفاقة عجز الموازنة نتيجة الاقتراض بشكل أكبر من السوق. بالتالي. ففعلياً ومع استمرار إصدار الديون الجديدة فإن تلك المشكلة سوف تنعكس في ارتفاع مستمر في الدين الحكومي.</p>	<p>وقف المبادرات التمويلية الرخيصة للصناعة والزراعة على الأخص له أثر سلبي على قدرة تلك المشروعات على الاقتراض، ومن ثم قدرتها على تمويل التوسعات ورأس المال العامل في أحيان كثيرة. كما أن وقف الاقتراض للحكومة من خلال البنك المركزي سوف يدفع الديون للارتفاع في ظل البيئة المرتفعة من أسعار الفائدة.</p>	<p>الأولى من إعادة رسملة البنك المركزي محاسبياً هو إصلاح الاختلالات التي أدت لزيادة خسائر البنك المركزي وأهمها أسعار الفائدة المرتفعة التي تؤدي إلى الاقتراض الحكومي المكثف من خلال البنك المركزي.</p>
--	--	---	--	--

3	خطة لتقليل المطالبات الموجودة من البنك المركزي للحكومة	نعم	طلب الصندوق أن يصدر البنك المركزي المصري خطة معتمدة من مجلس إدارته لتخفيض مستحقاته الحالية عند هيئات القطاع العام باستثناء وزارة المالية، وتحديد الخطة توقيت تخفيض المطالبات إلى الصفر وكيفية سدادها أو نقلها خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي المصري.	لم تلتزم الحكومة بهذا الشرط، ولم تنشر الخطة المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك المركزي. لكن جرى نقل كل المبادرات التمويلية الرخيصة من المركزي للمالية منذ أكثر من عامين قبل أن يتم التراجع عنها كلياً، وذلك قبل أن تعود الحكومة بمبادرة من البنك المركزي لدعم قطاع السياحة في أكتوبر الحالي.	غالباً ما يساق هذا المبرر على أنه آلية لتقليل الاقتراض الحكومي من المركزي من أجل سداد عجز الموازنة، لكن في الحقيقة فإن هذه الآلية لإعادة ترتيب المركز المالي للبنك لا تعدو كونها لعبة محاسبية لن تساهم في الكثير سوي بإصلاحات هيكلية تضمن كفاءة عملية الاقتراض المحلي.
4	إجراء اختبارات لقياس مدى كفاءة المؤشرات المالية في القطاع المصرفي.	نعم	طلب الصندوق أن يقوم البنك المركزي بالتشاور معه بشأن اختبارات الضغط للقطاع المصرفي ومشاركة النتائج مع موظفي صندوق النقد بحلول نهاية سبتمبر 2024 وذلك باستخدام بيانات مارس 2024.	ما زال هذا الشرط قيد التنفيذ، ولم يخضع للتقييم في المراجعة الحالية للصندوق	تمثل الاختبارات المستمرة فرصة لوضع السيناريوهات المختلفة وبالأخص فيما يتعلق بمدى كفاءة الأصول الأجنبية للبنوك، وبالأخص البنوك الحكومية التي تستخدمها الحكومة في الاقتراض من الخارج. لذلك يمكن أن تمثل اختبارات الضغط فرصة جيدة لتحجيم تعرض تلك البنوك للقروض الخارجية وبالتالي تحسين قدرتها على تفادي الصدمات المالية.

السياسات المالية					
5	تقديم قانون جديد للمركزي للمحاسبات يضع شرطاً لنشر التقارير السنوية للجهاز خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية	نعم	طلب الصندوق الالتزام بالمواعيد المقررة لنشر تقارير المركزي للمحاسبات وأهمها الحساب الختامي، وذلك من خلال تعديل تشريعي.	قيد المراجعة من قبل الصندوق. قبل عرض مشروع تعديل القانون على البرلمان، قدمت الحكومة هذا الشرط في قانون المالية العامة.	
6	معالجة مشكلة مستحقات الشركات الأجنبية لدى الهيئة العامة للبترو.ل.	نعم	طلب الصندوق إعداد استراتيجية لتسوية متأخرات الدفع المتراكمة لدى الهيئة المصرية العامة للبترو.ل على عقود التوريد المقومة بالدولار الأمريكي، بهدف عدم تراكم أي متأخرات جديدة وتسوية المتأخرات الحالية.	لم تلتزم الحكومة بهذا الشرط، لكنها سددت جزءاً من المستحقات المتأخرة للشركات، وأعدت خطة تشمل عدد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية من أجل استئناف تلك الشركات لأنشطة الإنتاج والبحث والتنقيب وبالأخص في ظل أزمة الطاقة الحالية، تحديداً في قطاع الغاز.	تبدو عملية حوكمة تلك العقود المتعلقة بالغاز والبترو.ل شديدة الصعوبة في مصر بسبب غياب الشفافية، مما يتسبب في أن تكون تلك العقود في كثير من الأحيان مقومة بالدولار، بالتالي في ظل الأزمات المتكررة في الجنيه المصري فمن المرشح أن تتكرر الأزمة. ينبغي أن يكون الهدف هو إصلاح شامل لقطاع الطاقة بما يضمن زيادة المدخلات المحلية للطاقة في قطاع الطاقة المتجددة وتقليل الاستيراد والاعتماد المكثف على الغاز ضمن مزيج الطاقة في مصر.

7	نشر العقود الحكومية التي تزيد عن 20 مليون جنيه شهريا على بوابة التعاقدات الحكومية.	نعم	نشر كافة عقود المشتريات الحكومية التي تزيد قيمتها عن 20 مليون جنيه بشكل شهري على موقع بوابة المشتريات الحكومية، والتأكد من إمكانية وصول الجميع إلى هذه المعلومات دون الحاجة إلى إنشاء حساب إلكتروني.	تم إنشاء الموقع، لكن يبدو من الصعب للغاية الوصول للمعلومات كما أنه لا يتم تحديثه باستمرار، تصميم الواجهة الخاصة بالموقع شديد الصعوبة، وهناك مشكلات متكررة من تعطل الموقع. يحتاج الموقع أيضا لتسجيل الدخول من أجل الوصول للمعلومات القليلة المتوفرة عليه.	جيد، لكن لا بد من إعادة هيكلة الموقع ليكون بمثابة منصة لنشر تفاصيل تلك العقود بشكل يسهل على المواطنين والمستثمرين الوصول لتلك المعلومات، كما أن تصميم قاعدة بيانات بهذا الحجم يجب أن يتضمن عدداً من الأدوات التي تمكن المستخدم من ربط البيانات بعضها ببعض.	يصنف صندوق النقد هذا الشرط على أنه تم تفعيله، على الرغم من أن الموقع لم يتغير منذ مارس موعد إجراء المراجعة الأولى والثانية وحتى أغسطس موعد نشر تقرير المراجعة الثالثة
8	الاستمرار في تطبيق سياسات التسعير الدوري للمنتجات البترولية	لا	طلب الصندوق الاستمرار في تطبيق الآلية المعتمدة لتسعير المواد البترولية كل 3 أشهر، وفي الحالات التي يقترح فيها تخفيض السعر لا يجب التخفيض لحين تسوية مدفوعات الدعم المقدمة في السنوات الماضية.	نعم، تطبق الحكومة تلك الآلية منذ سنوات، وبالفعل لم تخفض ولا مرة من أسعار المواد البترولية على الرغم من انخفاض أسعار البترول خلال تلك السنوات أكثر من مرة.	لا، يساهم ذلك في خلق ضغوط تضخمية إضافية في ظل تضخم أسعار الغذاء بشكل عام جراء تخفيضات سعر الصرف.	تبدو مشروعية الصندوق بعدم التخفيض إذا اقترحت معادلة التسعير التخفيض إشكالية، إذا أنه يخلق حالة من استمرار مساهمة أسعار الطاقة في التضخم حتى في الأوقات التي تخفض فيها أسعار البترول عالمياً أو تقل تكاليف إنتاج المواد البترولية في مصر.

9	مراقبة المدفوعات المتأخرة للحكومة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية العامة.	نعم	طلب الصندوق أن تقوم وزارة المالية بمراقبة وإعداد التقارير عن المدفوعات المتأخرة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية العامة، وذلك في موعد أقصاه 90 يوماً بعد نهاية السنة المالية.	لم تنشر حتى الآن بالرغم من أن موعد النشر بحسب التفاهم مع الصندوق هو قبل 30 سبتمبر حيث ينتهي العام المالي في 30 يونيو.	يعد ذلك جيداً، إذ يتيح رقابة أفضل على متأخرات الدفع للشركات العامة. لم نر تقريراً واحداً يمثل لهذا الشرط حتى الآن، ومن المتوقع ألا يشمل التقرير الشركات ذات الطابع السيادي وهي شركات الجيش أو الشركات المرتبطة بمشروعات الجيش كشركة العاصمة الإدارية.
9	نشر تقارير المركزي للمحاسبات في موعدها.	نعم	ضمان وجود شرط في القانون يلزم بنشر الحسابات الختامية التي يعدها المركزي للمحاسبات في مواعيدها السنوية	لا، تعاني الحسابات الختامية من مشكلة التأخير خلال السنوات الماضية ومن عدم النشر أيضاً. ورغم صدور تعليمات حديثة من وزارة المالية في يناير 2024، مازال الحساب الختامي للعام المالي المنتهي في آخر يونيو غير منشور حتى الآن.	نعم، إجراء مهم لزيادة الشفافية. لم ينص الصندوق على نشر الحسابات بصيغ تسهل الوصول إليها ولا على ضرورة أن يكون الحساب الختامي المنشور شاملاً لكل البنود والأبواب.

10	إصدار اللائحة التنفيذية من قانون المالية العامة	نعم	<p>طلب الصندوق إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة، والتي يجب أن تشمل على:-</p> <p>1. العناصر الرئيسية لإقرار الميزانية بدءاً من تقديم وإقرار ورقة الإستراتيجية المالية (منشور الإعداد).</p> <p>2. عملية تحديث ونشر إطار الميزانية المتوسط الأجل مع الأخذ في الاعتبار تكلفة القوانين واللوائح الجديدة.</p> <p>3. فصل جميع الكيانات للتمويل التمويل الأساسي عن المبادرات المستحدثة.</p> <p>4. قسم خاص بالتمويل المناخي يقدم صورة عن الأنشطة المناخية داخل الميزانية.</p>	<p>نعم، صدرت اللائحة التنفيذية، لكن الميزانية العامة التي نتجت بناء على هذا القانون لا تختلف عن الموازنة العامة القديمة سوى بدمج الهيئات الاقتصادية مع الموازنة في جدول واحد. لم تنشر الحكومة خطة متوسطة المدى للميزانية، وكذلك لم تطلق قسماً في الميزانية يتعلق بالتمويلات المناخية، ثمة ذكر للتمويلات لكن ضمن الميزانية العامة وليست في قسم منفصل.</p>	<p>يعزز تنفيذ قانون المالية العامة الموحد الشفافية ومبدأ حوكمة الموازنة، وعلى الرغم من التقدم المحرز في ذلك السياق وهو ما ينعكس على تقييم مصر في مؤشرات حوكمة وشفافية الموازنة، لكن ما تزال هناك الكثير من الخطوات أمام إدماج كل الإنفاق العام في موازنة واحدة بما فيها ميزانيات الجهات ذات الطابع الخاص والجهات السيادية.</p>
----	---	-----	---	--	--

11	نشر تقرير سنوي مفصل عن الإيرادات الضريبية	نعم	طلب الصندوق نشر تقرير سنوي شامل عن النفقات الضريبية بما في ذلك تفاصيل وتقديرات الإعفاءات الضريبية حسب الجهات وبالأخص الجهات المملوكة للدولة بما فيها شركات القطاع العام، وقطاع الأعمال والشركات المملوكة للعسكريين والمشروعات التي تنفذ بشكل مشترك.	علي الرغم من أن الصندوق يقول أن هذا الشرط قد تم تحقيقه بنهاية إبريل 2024، إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى الآن، فلم تنشر الحكومة أي تقرير بهذا القدر من التفصيل حول الإيرادات أو النفقات الضريبية في مصر. قدمت الحكومة قانوناً لإلغاء الإعفاءات المقدمة للجهات الاقتصادية الحكومية لكن ما زال باب الاستثناءات مفتوحاً.	نعم، يساهم نشر ذلك في زيادة الشفافية وإجراءات حوكمة الاستثمارات العامة في مصر.	لا يفرق الصندوق بين متطلبات الحوكمة اللازمة في الشركات العسكرية، وبين شركات قطاع الأعمال العام والشركات الأخرى المملوكة للدولة والتي تخضع بالفعل لدرجة من الرقابة على الميزانيات الخاصة بها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات.
----	---	-----	---	--	--	--

<p>12 إطلاق مؤشر لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسات ملكية الدولة.</p>	<p>نعم</p>	<p>طلب الصندوق إطلاق مؤشر لمتابعة تنفيذ عملية بيع الأصول وخاصة بالنسبة للشركات التي شملتها وثيقة سياسات ملكية الدولة، والتي أعلنت عنها الحكومة بمشورة الصندوق منذ أكثر من عام.</p>	<p>المؤشر قيد المراجعة من قبل الصندوق. وقد نشرت الحكومة التحديث الثاني للوثيقة بدرجة أوسع من المعلومات.</p>	<p>يروج الصندوق للإجراءات المتعلقة بالمؤشر وحصر الشركات والمشروعات التي تقوم بها الدولة في قاعدة بيانات على أنها ضرورية من أجل الشفافية، لكن تبقى المشكلة هي عدم تضمن الوثيقة ولا المؤشر للشركات العسكرية بشكل واضح، بل وأنه حين تضمنت الوثيقة شركتين عسكريتين لم يتم بيعهما حتى الآن، في حين أن عمليات البيع الحقيقية تمت لشركات خارج الوثيقة وهي شركات مدنية بالأساس كانت موجودة في قطاعات يعمل بها القطاع الخاص ولا مشكلة في التنافسية بينهم، مثال على ذلك قطاع الأسمدة.</p> <p>الأولى في عمليات بيع الأصول تحديد منهجية للبيع ترتبط بمدى إضعاف تلك الشركات المملوكة للدولة لمعايير التنافسية مع القطاع الخاص، إذا كان الهدف هو تمكين القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال</p>
---	------------	--	---	---

13	إجراء تصنيف قطاعي للهيئات الاقتصادية المملوكة للدولة	نعم	طلب الصندوق أن تقوم الحكومة بإجراء تصنيف قطاعي جديد للهيئات الاقتصادية الـ 59 المملوكة للدولة وفقاً للدليل الإحصائي للمالية الحكومية الصادر عام 2014، يهدف هذا التصنيف لإدماج قدر من تلك الهيئات وخاصة الهيئات الاقتصادية غير الإنتاجية المملوكة للحكومة العامة.	قيد الإعداد وكان من المقرر أن يخرج في سبتمبر.	جيد من أجل تعزيز مبدأ حوكمة الهيئات الاقتصادية وزيادة شمول ووحدة الموازنة العامة.
14	نشر عقود مشتريات أكبر 50 شركة حكومية بشكل شهري	نعم	طلب الصندوق أن تنشر الحكومة شهرياً على موقع وزارة المالية وموقع منصة المناقصات الحكومية عقود المشتريات التي تقوم بها أكبر 50 شركة مملوكة للدولة.	لم يتم التنفيذ، وبحسب الصندوق فهذا الشرط مؤجل للمراجعة القادمة، وكان من المقرر أن تنشر أول التقارير بنهاية سبتمبر 2024. لكن ذلك لم يحدث.	شرط جيد يرتبط بتنفيذ شروط أخرى تتعلق بإتاحة البيانات المتعلقة بالهيئات الاقتصادية، وهي توصية متكررة من الصندوق ومع ذلك لم تنفذ منذ برنامج 2016.

15	نشر تقارير سنوية منتظمة عن محفظة الشركات المملوكة للدولة في مصر.	نعم	إعادة العمل بالنشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة عن محفظة الشركات المملوكة للدولة في مصر، والتي تم تأسيسها في البداية بموجب برنامج تسهيل الصندوق الممدد لعام 2016، مع تغطية أوسع لجميع الشركات التي تغطيها سياسة ملكية الدولة.	سوف يتم تقييم هذا الشرط من قبل الصندوق في المراجعات القادمة	نعم، يعد هذا شرطا جيدا لإتاحة المعلومات عن الشركات المملوكة للدولة، لكن يتبقى إلزام الحكومة بالنشر وتحديد منهجية تصنيف تلك الشركات وبالأخص ذات الطابع السيادي المملوكة للجيش والأجهزة المختلفة. يروج الصندوق لتلك الإجراءات على أنها تؤدي إلى زيادة الشفافية بشأن الوجود القطاعي للشركات المملوكة للدولة، والوضع المالي، والعلاقات المالية مع الحكومة، تسمح للمستثمرين المحتملين بتقييم جاذبية الاستثمار في قطاع ما بشكل أفضل.
----	--	-----	---	---	--

16	تقييم المناطق الحرة الحالية	نعم	طلب الصندوق إجراء تقييم مفصل للفوائد الاقتصادية للمناطق الحرة الحالية، وبالأخص فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية المقررة لتلك المناطق.	ليست قيد التقييم في المراجعة الحالية للصندوق.	يعتبر تقييم الفوائد الاقتصادية من المناطق الحرة حجر الأساس في إصلاح منظومة الجمارك والضرائب التجارية، وآلية مهمة لحشد الموارد. يرتبط ذلك بشكل هيكلي بوثيقة السياسات الضريبية التي لم تعلن الحكومة عنها حتى الآن ولم تخضع للنقاش المجتمعي.
17	تعديلات جديدة على ضريبة القيمة المضافة	لا	طلب الصندوق أن تقدم تعديلات على قانون ضريبة القيمة المضافة إلى مجلس النواب بهدف تبسيط الضريبة وتقليل الإعفاءات منها وتعزيز كفاءتها وتصاعديتها.	الشرط قيد التقييم في المراجعات القادمة، حيث سوف يكون الموعد النهائي لتقديم التعديلات في نوفمبر 2024.	معدل الضريبة على القيمة المضافة مرتفع للغاية في الوقت الحالي حيث يوازي 14% ويزيد على عدد كبير من السلع، تساهم ضرائب السلع المرتفعة في ارتفاع التضخم وخاصة في أوقات بها ضغوط تضخمية مستمرة منذ تخفيض العملة.

18	نشر نتائج بحث الدخل والإنفاق بنهاية يوليو 2024	نعم	طلب الصندوق أن تنشر نتائج بحث الدخل والإنفاق بنهاية يوليو 2024، وهو بحث متأخر لأكثر من دورتين في النشر حيث كان آخر تقرير منشور هو تقرير 19-20.	لم تنشر الحكومة البحث رغم التعهدات بنشره خلال النصف الثاني من 2023 على لسان اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك على الرغم من الانتهاء من البحث.	يمكن البحث بشكل جيد من النظر على تطور أرقام الفقر، وكيف تكيف المصريين مع الأزمة الاقتصادية ومعدلات التضخم المرتفعة. تعهدت الحكومة لصندوق النقد في هذا البرنامج باستخدام أرقام البحث لتحديث منظومات الحماية الاجتماعية بالأخص برنامجا تكافل وكرامة، وتوحيد برامج الدعم المختلفة وتحسين شروط الأهلية لبرامج التحويلات النقدية بغرض تحسين الاستهداف لتلك البرامج. لكن ومع عدم نشر نتائج البحث لم تتخذ الحكومة أيًا من تلك الخطوات.
----	--	-----	--	---	---

19	تقييم مستقل للسياسات والإجراءات الخاصة بالقطاع البنكي الحكومي	نعم	طلب الصندوق أن تقوم شركة دولية بإجراء تقييم مستقل للسياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بالبنوك المملوكة للدولة، على أن يتم اختيار الشركة بنهاية أكتوبر 2024.	قيد الإعداد للمراجعات القادمة.	ينتقد الصندوق وجود القطاع البنكي الحكومي وسيطرته على نسبة كبيرة من الودائع داخل الجهاز المصرفي، ومن ثم فإن غرض هذا التقييم يبدو غير واضح حيث أشار الصندوق أنه يأتي لتعزيز ممارسات الحوكمة والمنافسة في القطاع المصرفي، لكن البنوك العامة والخاصة تخضع لنفس القواعد، لا تتوفر للبنوك العامة آليات تمييزية عن البنوك الخاصة، بل أن ملكيتها للحكومة تجعلها أكثر عرضة لتحمل أعباء فوائد أعلى من أجل سحب السيولة من السوق. مثال على ذلك، الشهادات ذات العائد المرتفع الذي يقدمها أكبر بنكين حكوميين (الأهلي - مصر)، كذلك تتعرض محافظة الودائع في تلك البنوك لمخاطر جلاء ارتباطها بالدين المحلي من خلال شراء أذون خزانة بشكل مكثف.
----	---	-----	---	--------------------------------	--

20	«مسار أخضر» للإفراج عن البضائع من الموانئ.	نعم	طلب الصندوق أن تنشئ الحكومة آلية جديدة للإفراج عن البضائع تدعي «المسار الأخضر»، من خلال تلك الآلية سوف تلتزم مصلحة الجمارك بالإفراج عن نسبة من البضائع المرتبطة بالشركات منخفضة المخاطر والمتوافقة مع القوانين الجمركية بسرعة دون ضوابط.	من المقرر أن يبدأ التنفيذ بحلول ديسمبر 2024.	يمكن أن يوفر ذلك حلاً مؤقتاً لأزمات تكس البضائع في الموانئ، ويحسن نسبياً من آلية إدارة الجمارك، لكن بدون إصلاح شامل يشمل تخفيض أوقات الانتظار، وتطوير وتسريع آليات فحص الحاويات يمكن للأزمة أن تنعكس على معظم الشركات. وإن كان الإجراء سيفيد أقل الشركات الأصغر التي تعاني أكثر فيما يتعلق بفتح الاعتمادات المصرفية.
21	دمج آليات الرقابة على الصادرات والواردات.	نعم	طلب الصندوق أن يتم دمج ما يسمى بمنهج « الرقابة المبنية على المخاطر» بين هيئة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وهيئة الوطنية لسلامة الغذاء والحجر الزراعي والبيطري لتقليل عدد الحاويات التي يلزم تفتيشها، وبالتالي تقليل إجراءات التخليص الجمركي وفترة بقاء البضائع في الموانئ.	شرط جديد يتوقع إتمامه في إبريل 2025.	جيد، وله تأثير جيد على حركة التجارة، لكن يحتاج لإستراتيجية أشمل خاصة وقت أزمات العملة المتجددة، لتحديد البضائع ذات الأولوية والبضائع التي سوف يتم وضع قيود عليها في أوقات الأزمات.

- وقدمت المبادرة المصرية في تقريرها الأول من «عين على الدين» مجموعة من التوصيات، نرى أنها لا تزال صالحة لإعادة الطرح هي:
1. هناك ضرورة للإدماج الكامل التفصيلي لميزانيات الهيئات الاقتصادية والأنشطة ذات الطابع الحكومي في الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة اختلاف القواعد المحاسبية بين هذه الجهات وجهات الموازنة الحالية.
  2. أسوةً بطلب الصندوق إصدار تقارير الحساب الختامي في موعدها، وبمعايير واضحة لتسهيل استخدام المواطن العادي، لا بد من تقليص الفجوة الزمنية والتأخر الكبير في إعلان أرقام الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي، واتباع منهجية ثابتة معلنة في حسابه وأرقامه التاريخية، واستعادة التقرير ربع السنوي لمؤشرات النمو، الذي كان يصدر بشكل منتظم وقابل للمقارنة، والذي توقف إصداره منذ عام 2017. وينطبق نفس الأمر على التقارير الشهرية وتقرير الوضع الخارجي الذي يصدره البنك المركزي، ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك وأرقام وتوزيع الفقر الذي توقف آخر إصدار منه عند مطلع عام 2020. كما ينبغي إتاحة تقارير الحسابات القومية التفصيلية، التي توقف إعلانها منذ عام 2015.
  3. على الحكومة والصندوق الالتزام بإعلان إجمالي الدين العام في مصر، بما يشمل كل رصيد الدين والفوائد المدفوعة للهيئات الاقتصادية والبنك المركزي، الذي هو من أهم المؤسسات المقترضة من الخارج بضمن حكومي. الاكتفاء بدين أجهزة الموازنة العامة Budget Deficit لا يوضح الوضع الحقيقي للدين العام في مصر. كما لا يمكن عكس مسار الدين العام المتصاعد في مصر دون إجراء مراجعة للقروض Debt Audit، تمكن من تقييم أثر الدين التنموي وللصالح العام، وأوجه إنفاقه، والطريقة المثلى لإعادة هيكلة الدين عبر تقليل الآماد وفرض الحوكمة وإعادة التفاوض على الفوائد وإعادة الجدولة وحتى الإعفاء من السداد.
  4. لا يمكن التعامل مع التضخم من خلال أسعار الفائدة فقط، في ظل سياسات رفع أسعار الخدمات المتكررة، وفي ظل اتباع سياسات سعر الصرف المرن بالمعنى الذي يطالب به الصندوق. هذه السياسات تعيد إنتاج المشكلة ككرة الثلج.
  5. لم يقدم الصندوق ولا البنك الدولي ولا الحكومة المصرية أي تقييم لآثار البرامج المطبقة منذ عام 2016 على الفقر واللامساواة في مصر. والجدير بالذكر أن معدل الفقر في مصر ارتفع إلى ذروته منذ عام 2000 عقب تطبيق البرنامج الأول بانضمام خمس ملايين مصري لصفوف الفقراء بسبب تداعيات البرنامج. ولم يتم إجراء أي تقييم لا سابق ولا لاحق لحزم السياسات المتفق عليها مع الصندوق على البطالة والأجور والتصدير. ولم يتم إجراء أي تقييم علني لقدرة برامج الدعم النقدي على استيعاب أثر صدمات التضخم المتوالية على الفقر، بما يستدعي التوسع في استخدام شبكات الدعم العيني وليس فقط الإبقاء عليها كسياسة مضادة للفقر واللامساواة.
  6. على الصندوق والحكومة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها في أدلة صندوق النقد الخاصة بالموازنات العامة فيما يخص الضرائب على أرباح أذون الخزانة، وهي ضرائب دخل يتم إدراجها على أنها ضمن ضرائب الممتلكات.
  7. على الصندوق والحكومة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها في أدلة صندوق النقد فيما يتعلق بطرق حساب دعم الطاقة، وتصنيف الحاصلين على الدعم تفصيلياً، بالذات الشركات، وحذف مخصصات خدمة ديون التأمينات العامة للموازنة من بند الدعم الاجتماعي، حيث تسجل الحكومة أقساط ديونها لهيئة التأمينات على أنه دعم اجتماعي.
  8. توسيع قاعدة دافعي الضرائب عبر ضرائب الدخل والثروة، لزيادة البراح المالي في الموازنة، وهدف تقليص اللامساواة والفقر، عبر تمويل البرامج الاجتماعية.
  9. الفائض الأولي غير ناجح في توجيه الدين العام لمسار تراجعي، ويأتي بكلفة باهظة على كافة

أشكال الإنفاق الاجتماعي كالصحة والتعليم وغيرها. كما أن الإجراءات التقشفية المتعلقة بالأجور الحقيقية والاستثمارات العامة التنموية تؤدي إلى عكس المطلوب فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. لا بد من اتباع نهج يتفادى التقشف العميق على المواطنين والتوسع في خدمة الدين، من خلال عملية منهجية لحكومة الاستدانة (كل القروض الخارجية يجب أن تخضع لتمحيص وإقرار البرلمان، بما فيها قروض السلطة النقدية، أي البنك المركزي).

10. إيقاف برنامج بيع الأصول، لآثاره السلبية على ميزان المدفوعات وعلى هياكل السوق المحلية، بالذات في ظل التراجع المتواصل في قيمة الأصول المصرية بفعل تخفيض الجنيه، وهو ما يتوافق مع تصريحات مديرة الصندوق بالتمهل في البيع حالياً. واستعادة الرقابة القانونية والبرلمانية على عمليات التقييم والبيع، التي تتم حالياً بدون حوكمة ولا شفافية للرأي العام. وإيقاف خصخصة الخدمات العامة الصحية والتعليمية ورفع أسعارها.

11. هناك ضرورة لإسقاط الرسوم الإضافية التي يُحمّل بها الصندوق الحكومة المصرية، والتي تزيد من تكلفة الدين، واتباع أسعار فائدة محددة بهامش، دون أن تترك لتحركات السوق العالمية بلا حدود.

1 صندوق النقد: لا نريد أن تسرع مصر في بيع حصص بالشركات الحكومية، موقع مصراوي، 11 فبراير 2024، [https://www.masrawy.com/news/news\\_economy/details/2024/2/11/2536822](https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2024/2/11/2536822) /صندوق-النقد-لا-نريد-أن-تسرع-مصر-في-بيع-حصص-بالشركات-الحكومية